Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (6), Issue (9): 30 Aug 2022
P: 132 - 155
ISSN: 2522-3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (6)، العدد (9): 30 أغسطس 2022م
ص: 132 - 155

The role of Jordanian civil society institutions in confronting extremism (An imperical study from the point of view of members of Jordanian civil society organizations 2021)

Mohammed Oudeh Falah Altorman
Fayez Abdulqader Almajali
Mutah University || Jordan

Abstract: This study aimed at identifying the role of Jordanian civil society institutions in confronting extremism from the point of view of it's members. To achieve this goal, the descriptive analytical approach was used, the study sample consisted of (378) male and female members of Jordanian civil society institutions were randomly selected, the study questionnaire were distributed to them by google documents. The study concluded that there is a high awareness among members of Jordanian civil society institutions of the concept of extremism, and that their view on the role of Jordanian civil society institutions in combating extremism came at a high level, in addition to that there are many challenges faced by Jordanian civil society institutions in combating extremism from the point of view of the study sample, the most important of which is the lack of funding needed to implement initiatives and activities aimed at combating extremism. The results of the study also indicated that there were no statistically significant differences at the significance level ($\alpha \geq 0.05$) on the total degree of the role of Jordanian civil society institutions in combating extremism due to gender, age, the years of experience in volunteer work, Job, nor academic qualifications. The study recommended that Jordanian civil society institutions take the initiative in developing a clear and comprehensive strategy to combat extremism in partnership with all other formal and informal sectors.

Keywords: civil society institutions, extremism, Jordan.

دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مواجهة التطرف (دراسة ميدانية من وجهة نظر منتسبي مؤسسات المجتمع المدني الأردنية 2021)

محمد عودة فلاح الطرمان
فايز عبد القادر المجالي
جامعة مؤتة || الأردن

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مواجهة التطرف من وجهة نظر منتسبيها، وقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (378) من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني الأردنية، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود وعي مرتفع لدى أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بمفهوم التطرف، وأن وجهة نظرهم حول دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف قد جاء بمستوى مرتفع، وأن هناك العديد من التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف من وجهة نظر عينة الدراسة، وأهمها ضعف التمويل اللازم لتنفيذ المبادرات والأنشطة الهادفة لمكافحة التطرف، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة

الكلية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير الجنس، ومتغير الفئة العمرية، ومتغير سنوات الخبرة في العمل التطوعي، ومتغير المستوى الأكاديمي، ومتغير المهنة، وقد أوصت الدراسة مؤسسات المجتمع المدني الأردنية أن تبادر في وضع استراتيجية واضحة وشاملة لمكافحة التطرف بالشراكة مع كافة القطاعات الرسمية وغير الرسمية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني، التطرف، الأردن.

مقدمة.

إن التطرف هو ظاهرة فكرية متشابكة ومعقّدة ناتجة عن عدة أسباب نفسية واقتصادية واجتماعية وسياسية تحسم خلافاتها بإقصاء الآخر، وتتبلور على أرض الواقع من خلال ممارسات العنف والقتل.

وتزيد معاملة التطرف بتطرفٍ آخر مضادّ من حدة الأول، ومواجهة إرهاب الأفراد والجماعات بإرهاب الحكومة، والاكتفاء بالوسائل الأمنية وغض النظر عن جذور المشكلة، مما يساهم في تعزيز ظاهرة التطرف في الواقع الاجتماعي (الطيار، 2013).

ويدلّل المفهوم اللغوي للتطرّف على حدّ الشيء وطرفه، وعدم الثبات على الأمر، والابتعاد عن الوسطية والخروج عن المألوف، وتجاوُز الحدّ والبُعد عمّا عليه الجماعة، وتجاوز الاعتدال في العقيدة والفكر والسلوك (الحسيني، 2008: 82).

أما التطرف كفعل، فيعني تجاوز حدّ الاعتدال والحدود المعقولة في الأفكار والمبالغة فيها، والتطرف كمصطلح يعني المغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية أو الفكرية، وهو أسلوب خطير مدمّر للفرد والجماعة، والغلوّ هو أعلى مراتب الإفراط في الشيء، أما التطرف الذي يعني الانحياز إلى طرفي الأمر، فيشمل الغلوّ، لكن الغلوّ أخص منه في الزيادة والمجاوزة (أنيس وآخرون، 2004: 301).

ويمكن القول بأن التطرف هو الخروج عن القيم والمعايير والعادات الشائعة في المجتمع، وتبنّي قيم ومعايير مخالفة لها، أو اتخاذ الفرد (أو الجماعة) موقفاً متشدّداً تجاه فكر أو أيديولوجيا سياسية أو عقيدة دينية.

وللوقاية من ظاهرة التطرف، فإنه لا بد من توحيد الجهود الرسمية وغير الرسمية لمواجهة الأفكار المهددة للأمن الوطني، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية المناط بها تأدية رسالة اجتماعية سياسية تتضمن عدداً من القيم والأفكار والممارسات التطوعية والخيرية وحب البشرية والتعاضد المتبادل الهادف لبناء الأسس والبنى التحتية لمجتمع مدني متحضّر يقوم على مبادئ التطوعية والاستقلال الذاتي والمواطنة الفعّالة والمشاركة القائمة على التوفيق بين المصالح الخاصة المتباينة من أجل الصالح العام وقبول الاختلاف والتنوّع، مما يقود إلى تحسين رأس المال الاجتماعي باتجاه إعادة هيكلة البنى والبيئة الاجتماعية لصالح التعددية والعلنية والاعتدال والتسامح والتعامل السلمي (عبد الغفار، 2004: www.ehewar.net).

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على الأدوار التي تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف من وجهة نظر المنتسبين لتلك المؤسسات.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية دور مؤسسات المجتمع الأردني في مكافحة التطرف، فقد بيّنت دراسة (بن قرملة، 2007) إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً هاماً في مكافحة التطرف والإرهاب ووقاية الشباب من هاتين الظاهرتين، من خلال ما تؤديه من تعزيز قيمة العمل الجماعي لديهم، وتنمية روح التعاون، واستثمار طاقاتهم وشغل أوقات فراغهم بنشاطات تعم بالفائدة عليهم وعلى المجتمع، وهذا ما اتفقت عليه دراسة (المركز العربي الأوروبي لحقوق الانسان والقانون الدولي، 2018) التي أشارت نتائجها إلى إن للمجتمع المدني دوراً بارزاً

في الترويج للاستراتيجية العالمية لمواجهة الإرهاب، لما تقوم به من وظائف الاتصال وردم الهوة وتخفيف الصراعات الموجودة داخل المجتمع من خلال توفير أجواء مناسبة وآمنة لبيان المعتقدات والبحث في الخلافات والاستفادة من التجارب الشخصية، مما يستلزم تمكين مؤسسات المجتمع المدني للقيام بهذا الدور الهام، وهو ما أشارت نتائج دراسة (صالح، 2019) إلى ضرورة العمل على تحقيق التكامل بين منظمات المجتمع المدني لتقوم كل منها بدورها في مواجهة الأفكار المتطرفة نظرا لقربها الشديد من المواطنين وخاصة المنظمات الدينية باعتبارها الأساس المرجعي لتصحيح العديد من المفاهيم والأفكار المغلوطة المتطرفة.

وفي ضوء هذا الطرح، فإن مشكلة الدراسة الحالية تتبلور حول الإجابة عن تساؤل رئيسي هو: ما دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مواجهة التطرف من وجهة نظر منتسبيها؟، ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عددُ من الأسئلة الفرعية التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها، والمتمثلة بالآتي:

1- ما مدى وعي أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بمفهوم التطرف؟
2- كيف تساهم مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف؟
3- ما التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف؟
4- هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى للمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف، هذا إلى جانب أهداف أخرى تتمثل بالآتي:

1. بيان مدى وعي أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بمفهوم التطرف.
2. تسليط الضوء على إسهامات مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف.
3. إبراز التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف.
4. التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى للمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من جانبين، نظري، وعملي:

- أولاً- الأهمية النظرية:

إن أهمية هذه الدراسة نابعة من أهمية مؤسسات المجتمع المدني في حماية الفرد ومعتقده، وهي تمثل مظلة قانونية للجميع، ولا مكان فيها للعنصرية، والتطرف، والغلو، أو لإقصاء والتهميش، ومن أجل ذلك، فإنه لا بد لها من أن تؤدي دورها الفاعل في مكافحة التطرف، ولذلك، تأتي أهمية هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذا الدور، ويأمل الباحثان أن تكون هذه الدراسة لاستكمال النقص في الأدبيات السابقة، وإغناء المكتبة العربية بدراسة حول دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة التطرف، وتفتح المجال أمام الباحثين للقيام بدراسات أخرى مشابهة.

- ثانياً- الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة من ما ستقدمه من توصيات من شأنها تمكين مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدورها الحيوي في مكافحة التطرف.

مفاهيم الدراسة

- **مؤسسات المجتمع المدني**: هي المؤسسات التي تدور في فلك الدولة والعائلة والسوق، وتكون بعيدة عن سيطرة الحكومة، أي مستقلّة عنها وغير ربحية، وهي نوع من المؤسسات التي تنشأ نتيجة تبلور التفاعلات والعلاقات بين مختلف القوى الاجتماعية ومحورها المركزي أنماط متباينة من التضامنات الخاصة (سالم، 1981: 17)، وهي تلك البنى الاجتماعية التطوعية المنظّمة التي تعبّر عن مكوّنات اجتماعية ونشاطات عامّة أو محدودة بغية تحقيق أغراض سياسية عامة أو مصلحية (مهنية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو حقوقية)، ولا يُشترط أن يكون العمل السياسي محور اهتمامها الأساسي (الهزايمة والشرعة، 2006: 52).
  - ويعرّف الباحثان مؤسسات المجتمع المدني إجرائياً بأنها:" النقابات والهيئات والجمعيات والمراكز الشبابية وكافة أشكال المؤسسات المستقلة التي تعمل ضمن إطار المجتمع المدني في الأردن.
- **التطرف:** هو أي فكر أو ممارسة تندرج تحت الانحياز إلى طرفي الأمر، فيشمل الغلوّ، لكن الغلوّ أخص منه في الزيادة والمجاوزة (أنيس وآخرون، 2004: 301).
  - **ولغايات هذه الدراسة**، يعرف الباحثان التطرف إجرائياً بانه تجاوز الحد المعقول في الأفكار والابتعاد عن الوسطية، وتكفير الآخرين لمجرد اختلافهم بالرأي مع الشخص المتطرف.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الإطار النظري:

تجمع تعريفات التطرف على أنه تعبير يطلق على الخروج عن المألوف من الأفكار والممارسات والقيم والمعايير المجتمعية المقبولة، وهو ظاهرة معقدة تتسبب بها شبكة عوامل متفاعلة فيما بينها، كالفهم الخاطئ لمبادئ الدين وأحكامه، وانعدام ثقافة الحوار والقدرة على المناقشة، والحاجة إلى المثل العليا في سلوك المجتمع، إلى جانب عوامل نفسية، وثقافية، واجتماعية، وسياسية متعددة (الغامدي، 2001: 13).

ويُعتبر التطرف ظاهرة اجتماعية تؤثر وتتأثر في غيرها من الظواهر الأخرى في المجتمع، وترتبط إلى حد كبير بالظروف السياسية والتاريخية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، ويستخدم التطرف كمفهوم للدلالة على الخروج عن قواعد وقيم ومعايير المجتمع السائدة، التي قد تؤدي بالشخص المتطرف إلى اللجوء للعنف بهدف إحداث تغييرٍ ما في المجتمع وفرض وجهة نظره بالقوة (حمداوي، 2018).

وللتمكن من إمكانية فهم التطرف، فإنه لا بد من فهم العوامل المؤدية إليه، ويمكن إجمال هذه العوامل بما يأتي:

1- **العوامل النفسية:** والتي تتمثل في الهروب من تنفيذ التزاماتٍ معينة، وحب الظهور أو الشهرة أو الدعاية، والاستخفاف بالأنظمة والعقوبات الدولية، والجنون أو الاختلال العقلي (حسين، 1984)، وتشير الدراسات إلى أن هناك مجموعة من المحاور النفسية التي تشكّل شخصية المتطرف، ومنها: محور الدونية– الغرور، حيث تسيطر على شخصية المتطرف رؤية متدنية لذاته، وإحساس بالنقص وعدم الكفاءة، واحتقار الآخرين له (الحريري، 1993)، ومحور الانتقام من السلطة، الذي يبدأ من عمرٍ صغير من حيث الانتقام من السلطة الأبوية، ومحور عقدة الشعور بالنقص الذي قد يشمل جانباً مادياً كمن يصاب بعاهةٍ دائمةٍ تجعله عاجزاً عن القيام بأعماله، مما يؤدي إلى الاستهانة به في الوسط الاجتماعي، أو قد يكون الشعور بالنقص اجتماعياً من حيث عجز الفرد عن تحقيق ما سعى إليه، وفي كلتا الحالتيْن، يحاول الفرد تعويض هذا النقص عن طريق

الانضمام إلى الجماعات المتطرفة، وارتكاب بعض الجرائم التي يحقق من ورائها الشهرة والظهور (Frank,1994).

2- **العوامل السياسية:** وتشمل كافة الظروف والمتغيرات المتعلقة في التركيبة السياسية في مجتمعٍ ما، ومن تلك الظروف والمتغيرات: غياب دور الأحزاب السياسية، وانشغالها بالصراع على السلطة وزعامة الحزب وتحالُف بعضها مع بعض المؤسسات التي تدعم الجماعات المتطرفة، وعدم تمثيل الشباب فيها، إلى جانب غياب الحريات السياسية، وعدم السماح لبعض الجماعات بالتعبير عن نفسها من خلال القنوات الشرعية، ووجود جماعات غير راضية عن الأوضاع السياسية في المجتمع دون وجود البديل لديها لتغيير هذه الأوضاع (الفتلاوي، 2002)، وذلك في ظل وجود أنظمة دكتاتورية تسلب الحريات العامة، ولا تسمح لأية حركة سياسية بالتعبير عن أفكارها وآرائها، وتستمر في إعلان حالة الطوارئ، مما يؤدي إلى شعور الأفراد بالاغتراب السياسي، وهو ما يدفعهم إلى البحث عن منفذٍ يعبرون فيه عن وجودهم، مثل الانضمام والتكتل بحركاتٍ سياسيةٍ متطرفة والقيام بعملياتٍ إرهابية بهدف جلب انتباه الرأي العام الداخلي والدولي (الغزالي، 1987).

3- **العوامل التربوية:** إذ يؤدي النقص والسلبيات في الأنظمة التعليمية والمناهج الدراسية يؤدي إلى ظهور الفكر المتطرف، وذلك من خلال اعتماد عملية التلقين، وتنمية الذاكرة الصمّاء، وإغفال مَلَكَة الإبداع والتحليل والاستنباط والتعبير، مما يخلق أجيالاً استهلاكيةً ليس لها دورٌ في الحياة، ويسهل التأثير عليها وقيادتها إلى مسالك منحرفة (جميل، 1996).

4- **العوامل الفكرية:** وتتمثّل بوجود عدّة تيارات فكرية في المجتمع يرفض كل منها فكر التيار الآخر ويقاومه وينظر إليه بشكٍّ وريبةٍ دون النظر إلى مبادئه وتدقيقها ومقارنتها بما لديه من أصولٍ ومبادئ من الممكن أن تكون عاملاً مشتركاً يجمع بينهما (شامة، 1997).

5- **وسائل الإعلام:** يترتّب على الإعلام دورٌ كبيرٌ في تكوين الفكر المتطرف أو الوقاية منه، إذ إن ما تتضّمنه الوسائل الإعلامية من برامج ومواد إعلامية، من شأنها إما أن تعلّم الاستهتار بالقيم والمبادئ أو تعززّها لدى الأفراد (الفرماوي، 2005: 54)، وفي هذا السياق، يشير الباحثان إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي الذي انتشرت بكثرة بسبب سهولة استخدامها، وقلة أسعارها، وقد استغلت الجماعات المتطرفة تلك الوسائل في نشر وبث الأفكار المتطرفة، ومحاولتها لتجنيد الأفراد إلكترونياً.

6- **العوامل الاقتصادية**: لقد أثبتت الدراسات أن عدداً لا يُستهان به من الأعمال الإرهابية الناتجة عن الفكر المتطرف كان لأسبابٍ اقتصادية، حيث إن المعاناة من الأوضاع الاقتصادية السيئة، والفقر، وارتفاع معدّلات البطالة والسكن في مناطق متدنية المعيشة قد تدفع بالبعض للقيام بعملياتٍ إرهابية (الهزايمة، 2002)، ومن الأسباب الاقتصادية الأخرى: الخصخصة، والانتقال من المشروع العام إلى المشروع الخاص، وسوء توزيع الثروة بين المواطنين، وإهمال عمليات التنمية، وعدم توفير الحاجات الأساسية للمواطنين على نحوٍ متوازن، والفساد الإداري والحكومي، والتضخم والكساد الاقتصادي (بركات، 2005).

7- **العوامل الاجتماعية:** أثبتت الدراسات أن الحرمان الاجتماعي قد يؤدي إلى نوعٍ من أنواع العزلة الاجتماعية والإحباط الذي يفرضه المجتمع لتلك الفئات، مما يولّد شعوراً بالاغتراب وجموداً بالفكر قد يؤدي إلى ممارسة أنشطة إرهابية بهدف تغيير الوضع القائم، كما أن انتهاك حقوق الانسان وحرياته الأساسية، والحبس الجماعي والتعذيب والانتقام واللامساواة والاستعباد والقهر، والظلم والتهميش والإقصاء والاستبداد، والتخلف والجهل والأميّة، وبناء المجتمعات على فكر ضيق يعمل وفق حركات قومية وعرقية معينة، وإهمال الشباب وعدم التفكير الجدّي بقضاياهم، كل ذلك يؤدي إلى تشكل بيئة فكرية حاضنة للفكر المتطرف (محمود، 2002).

ولعلاج هذه العوامل، لا بد من تضافر جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مكافحة التطرف، ومن أهم المؤسسات غير الرسمية في هذا المجال مؤسسات المجتمع المدني التي تُعرّف بأنها عبارة عن تنظيمات غير حكومية (أهلية) تملأ المجال العام بين الأسرة، والدولة، والسوق، وتنشأ بالإرادة الحرّة الطوعية لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مشاعر معيّنة ملتزمة بقيم التراضي والتسامح والإرادة السلمية ومستقلة عن السلطة السياسية (الحكومة)، وتُقاس هذه التنظيمات بمدى استقلاليّتها عن السلطة السياسية (المشاقبة، 2015: 63)، وعرّف البنك الدولي لمؤسسات المجتمع المدني فيشير إلى مجموعة واسعة من النطاق من المنظمات غير الحكومية (NGO) والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامّة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية (www.worldbank.org).

ويستند تكوين منظمات المجتمع المدني كمؤسسات إلى عدد من الأسس، أهمها (إبراهيم، 1992: 109-118):

1- **الأساس الاقتصادي:** ويُقصد به تحقيق درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي في ظل نظام اقتصادي يسمح بإشباع الأفراد لحاجاتهم الأساسية بعيداً عن تدخل الدولة من خلال المبادرات الفردية والنشاط الخاص؛ لأن التدخل في هذا الميدان يقلّص من إمكانية تكوين مجتمع مدني مستقل عن الدولة.
2- **الأساس السياسي:** بمعنى الصيغة السياسية القائمة على حرية التعبير عن الآراء والمصالح لمختلف القوى الاجتماعية بطريقة سليمة ومنظّمة.
3- **الأساس الأيديولوجي:** ويشمل مجموعة القيم والأفكار والأيديولوجيات التي تؤمن بها القوى الاجتماعية سواء أكانت متوافقة مع أيديولوجية الدولة أم متعارضة معها.
4- **الأساس القانوني:** ويُراد به النظام القانوني للدولة القائم على المساواة بين المواطنين عن الحقوق والحريات بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني أو المذهبي.

وتقوم فكرة المجتمع المدني على انتظام الأفراد في مؤسسات أو هيئات فاعلة ومؤثرة مستقلة عن الإشراف المباشر للدولة، بحيث تشكّل المجال العام ما بين الدولة والأفراد، وتترك لهم حرية تنظيم أنفسهم بشكل مستقل، وعليه، فإن مؤسسات المجتمع المدني متنوّعة ومتعدّدة في أنواعها وأهدافها، ومنها: الهيئات الخيرية والتعاونية، والنقابات المهنية على مختلف أنواعها وقطاعاتها، والنقابات العمالية، والاتحادات، والروابط والهيئات الثقافية، والجمعيات الأهلية والخيرية، والأندية الرياضية والشبابية، ومنظمات حقوق الإنسان، والجمعيات التعاونية، ونوادي هيئات التدريس في الجامعات، والحركات الاجتماعية، والغرف الصناعية والتجارية، وجماعات رجال الأعمال، وغير ذلك من مؤسسات مجتمع مدني (الفرنجي، 2014).

وتساهم مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف من خلال قيامها بالبرامج والنشاطات الهادفة إلى صقل شخصية المواطن وإثارة اهتمامه بقضايا الشأن العام، والتنظيم الجماعي الذي توفره هذه المؤسسات للعمل، هذا إلى جانب سلوكها الأخلاقي المتصل بقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، والاعتراف بحق الآخرين في حماية مصالحهم وتحقيقها، والالتزام بإدارة الخلاف بينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة وبقيم الاحترام والتسامح (الطراونة، 2015).

كما تساهم مؤسسات المجتمع المدني في خلق مجال للأفراد للتعبير عن آرائهم وأفكارهم واستيعاب طاقاتهم، وتحفيزهم على العمل التطوعي، مما ينعكس إيجابا على حياتهم، ويخفف من حالات الصراع سواء كان إجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً، وحيث إن هذه المؤسسات تنشأ في جو من العدالة والحرية والمساواة دون تمييز، فإنها تسهم في خلق جيل قادر على تولي المهام الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، جيل قادر على فهم عمليات صنع القرار، وتوزيع الأدوار، وحل الخلافات بالطرق السلمية (الرفدي، 2013)، ولمؤسسات المجتمع المدني دور فاعل في في مكافحة الفكر

المتطرف من خلال تحقيق النظام والانضباط في المجتمع، حيث أن هذه المنظمات ليست تطرفية أو موجّهة، والأصل فيها الحيادية في العمل، وتشكّل أداة رقابية على سلطات الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، إذ لا يتغوّل عليها أحد بسبب معتقده، أو مذهبه، وهذا معيار أساسي في تكوين مؤسسات المجتمع المدني، حيث تعمل على حماية الفرد ومعتقده وتمثل مظلة قانونية للجميع، وهي أيضاً حامية للآخر لا مكان فيها للعنصرية، والتطرف، والغلو، ولا لإقصاء والتهميش للآخرين (الصغير، 2013).

الاتجاهات النظرية المفسرة لدور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف

يمكن تفسير دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف من خلال نظرية التعلم الاجتماعي، ومن روادها (باندورا) و(هوستون) (الوريكات، 2008)، وتعيد هذه النظرية إلى أن أي سلوك يتم اكتسابه من خلال التعلُم والمُلاحظة والتقليد، أو ما يُطلق عليه التعلُم بالنمذجة، ووجود نماذج بشرية تُمارِس أي سلوك في حياة الفرد، وتؤكد نظرية التعلم الاجتماعي على أن مُعظم السلوك يتم اكتسابه من خلال المُلاحظة والتقليد، عن طريق عدة مصادر تعزيز، هي: الأسرة، وتأثير جماعات الرفاق، وتأثير وسائل الإعلام، وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومنها مؤسسات المجتمع المدني (الصبيحين والقضاة، 2013)، إذ يتعلم الأفراد السلوك من خلال هذه المصادر أية سلوكيات سواء كانت جيدة أو سيئة. وعلى ذلك، فإن مؤسسات المجتمع المدني يجب أن تقوم بدورها من حيث نشر ثقافة التسامح وتعزيز ثقافة الحوار وقبول الرأي الآخر، وترسيخ هذه السلوكيات في نفوس الأفراد، مما يشكل وقاية من التطرف.

ثانياً- الدراسات السابقة:

اطّلع الباحثان على عددٍ من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، ويمكن استعراضها على النحو التالي:

- **دراسة بن قرملة (2007):** دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الإرهاب، والتي هدفت إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع في الوقاية من الإرهاب، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي لتحقيق أهداف الدراسة، كتوضيح مفهوم الإرهاب وأسبابه واستعراض موقف الإسلام من هذه الظاهرة، وتقديم آليات من شأنها تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الإرهاب، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً هاماً في مكافحة الإرهاب ووقاية الشباب منه، من خلال ما تؤديه من تعزيز قيمة العمل الجماعي لديهم، وتنمية روح التعاون، واستثمار طاقاتهم وشغل أوقات فراغهم بنشاطات تعم بالفائدة عليهم وعلى المجتمع.

وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة في بناء الإطار النظري لدراسته من خلال التعرف على مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، وفهم دورها في مكافحة التطرف.

- **دراسة The Change Institute (2008):** Study on the best practices in cooperation between authorities and civil society with a view to the prevention and response to violent radicalization، دراسة حول أفضل الممارسات في التعاون بين السلطات والمجتمع المدني بهدف منع التطرف العنيف والتصدي له، وهي دراسة وصفية تحليلية هدفت إلى تسليط الضوء على أساليب دول الاتحاد الأوروبي في التعاون مع المجتمع المدني، وبشكلٍ خاص المجتمع المدني الذي تقوده الأقلية المسلمة في أوروبا، وقد ركزت الدراسة على مدى تنوع وتعقيد هياكل السلطة العامة وخبرات تطوير السياسات وعمليات البرامج على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي والحكومي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تحديد مجموعة من الدوافع الرئيسية للمساهمة في تحديد وتطوير

التكامل والاندماج الاجتماعي والمشاريع والمبادرات بين الثقافات والأديان التي يُنظر إليها على أنها أدوات ضرورية أو مكملة للوقاية من التطرف، وتطوير شراكة مؤسسية مع ممثلين محليين للإسلام.

وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة للتعرف على مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، ودورها الريادي في مكافحة التطرف.

- **دراسة بو معيزة، (2013):** دور المؤسسات الديمقراطية في محاربة التطرف الفكري: حالة الإعلام والمجتمع المدني، والتي هدفت إلى التعرف على دور الإعلام والمجتمع المدني في مواجهة التطرف الذي يمثل ظاهرة خطيرة على المجتمع، وباعتبار أن هذه المؤسسات من مؤسسات الممارسة الديمقراطية، وركزت الدراسة على حالة الجزائر الذي يشهد مستويات متعددة من أشكال التطرف واختلاف خطورته، وذلك بسبب فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تأدية الوظيفة المنتظرة منها سواء في تربية النشء أو المواطنين عموما.

وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة في التعرف على أهمية وجود مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، وأهمية دورها في مجال الوقاية من الفكر المتطرف وخصوصاً لدى فئة الشباب.

- **دراسة زين العابدين، (2015):** دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من التطرف والإرهاب: دراسة ميدانية على المجتمع الأردني، والتي هدفت إلى التعرف على دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من التطرف والإرهاب والتعرف إلى أهم الأسباب التي تساهم في انتشاره، كما هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مستويات أدوار كل من الأسرة والمدرسة والمسجد وما تأثير تلك الأدوار في الوقاية من هذه الظاهرة، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة وتم اختيار عينة قصدية حجمها (866) تم توزيعها على ثلاثة أقاليم الجنوب إقليم الوسط وإقليم الشمال، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تهميش الأفراد اجتماعياً واقتصادياً من أكثر الأسباب التي تساعد على انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب، وأن مستوى دور كل من الأسرة والمؤسسة الدينية مستوى متوسط في الوقاية من منه، بينما بينت الدراسة أن مستوى دور المسجد هو من المستويات المرتفعة في الوقاية من هذا السلوك الإجرامي، كما كشفت النتائج بأن الأوضاع القائمة لأدوار الأسرة والمؤسسة التربوية تؤثر تأثيراً معنوياً عكسياً على الوقاية من تلك الجريمة بمعنى أن تلك الأوضاع الراهنة لكل من الأسرة والمؤسسة التربوية هي أوضاع محفزة للتطرف والإرهاب بينما الأوضاع القائمة لدور المسجد يؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً، بمعنى أن أدوار المؤسسة الدينية هي أدوار فعالة في الوقاية من ظاهرة التطرف والإرهاب.

وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة في بناء الإطار النظري لدراسته، وفي التعرف على عبارات أداة الدراسة التي ساعدته في بناء الاستبانة التي تم تخصيصها لغايات هذه الدراسة.

- **دراسة Mirhamdi et al. (2016):** Empowering Pakistan's Civil Soceity to counter Violent Extremism "تمكين مؤسسات المجتمع المدني الباكستانية في مكافحة التطرف العنيف"، والتي هدفت إلى الكشف عن دور مؤسسات المجتمع المدني الباكستانية في تمكين المجتمع من مواجهة التطرف، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهجية نوعية من خلال تحليل ودراسة مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الباكستانية، وأعمال المجموعات التطوعية لتمكين المجتمع الباكستاني من مواجهة التطرف، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المبادرات والتجمعات الشبابية وفرق العمل عملت خلال الأعوام (2006-2016) على وضع التحديات التي تواجه المجتمع الباكستاني أمام الحكومات، ومن ثم طرحت الحلول والمقترحات التي تمكن الحكومة من تعديل برامجها لتمكين المجتمع من مواجهة العنف والتطرف على الصعيدين المحلي والدولي.

وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة في تصميم استبانة الدراسة والتعرف على مفهوم مؤسسات المجتمع المدني.

- دراسة **المركز العربي الأوروبي لحقوق الانسان والقانون الدولي (2018):** دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب، وهي دراسة وصفية تحليلية هدفت إلى تسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب من خلال الاستعانة بما ورد بخصوص هذا الدور المهم في الوثائق الدولية، حيث أصدرت هيئة الأمم المتحدة في العام 2006 قرارا يهدف إلى وضع استراتيجية لمواجهة الإرهاب، وطلبت من الدول الأعضاء إشراك المؤسسات المدنية والمنظمات الأهلية غير الحكومية وحثها على العمل في مكافحة هذه الظاهرة، وفي نفس العام، تم إقرار الاستراتيجية العالمية في مواجهة الإرهاب الأمم المتحدة، كما تم إصدار تقرير «الاتحاد في مواجهة الإرهاب» والذي أعطي بموجب بنوده للمجتمع المدني دورٌ بارز في الترويج للاستراتيجية العالمية لمواجهة الإرهاب، واستعرضت الدراسة نماذج لمؤسسات مجتمع مدني قدمت استراتيجيات لمكافحة الإرهاب، مثل مشروع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لمواجهة الإرهاب في العام 2001 والذي تم تكليف تنفيذه إلى مؤسسة الديمقراطية ومؤسسة حقوق الإنسان، واستعرضت الدراسة دور منظمات المجتمع المدني الاستشاري والتعليمي وقدرتها على دراسة قضايا الإرهاب والأمن ومواجهة المسؤولين الحكوميين بالأساليب والطرق المناسبة لمكافحة هذه الظاهرة، إلى جانب قيام تلك المؤسسات بوظائف الاتصال وردم الهوة وتخفيف الصراعات الموجودة داخل المجتمع من خلال توفير أجواء مناسبة وآمنة لبيان المعتقدات والبحث في الخلافات والاستفادة من التجارب الشخصية، وأخيراً، استعرضت الدراسة أهم التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني وأهمها طبيعة النظام السياسي من حيث إقراره بمبدأ التعددية السياسية، واتهام تلك المؤسسات بأنها تسعى لتحقيق أهداف جهات أجنبية بدلاً من اهتمامها بالمصالح الوطنية، وقد أوصت الدراسة بتشكيل جبهة سياسية عريضة لدعم مؤسسات المجتمع المدني لما لها من دور قيّم في كافة مجالات الحياة، ومنها مجال مكافحة ظاهرتي التطرف والإرهاب.

وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة للاطلاع على المعيقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني وتحول دون أداء أدوارها المهمة في خدمة المجتمع بفعالية.

- دراسة **The Organization for Security and Co-operation in Europe (2018):** The Role of Civil Society in Preventing and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism دور المجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤدية إلى الإرهاب، وهي دراسة وصفية هدفت إلى توضيح الأدوار القيّمة للمجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف المؤدي إلى الإرهاب، ومن أجل أن تكون هذه الأدوار فاعلة، فإنه من الواجب إقامة علاقات عمل منتجة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني، ومنح المجتمع المدني الدعم السياسي والموارد المالية والتوجيه العملي، وأن يتم النظر إلى المجتمع المدني بأن له أدوار جوهرية في تعزيز السلام والأمن.

وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة للتعرف على مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته والأدوار التي تؤديها في مجال مكافحة التطرف.

- دراسة **Cooper (2018):** What is Civil Society, its role and value in 2018? **ما هو المجتمع المدني، دوره** وأهميته في العام 2018، وهي دراسة وصفية هدفت إلى توضيح مفهوم المجتمع المدني بأنه الفضاء خارج الأسرة والسوق والدولة، ويشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة واسعة من المجموعات المنظمة والعضوية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية والشبكات عبر الإنترنت والمجتمعات والجماعات الدينية، كما بينت الدراسة أهمية المجتمع المدني من خلال أدواره الخدمية، والضغط على الحكومات في القضايا التي تشمل حقوق السكان الأصليين أو البيئة، واعتباره كهيئة رقابية على ممارسات

الحكومة، ودوره في بناء المواطنة الفاعلة، وتحفيز المشاركة المدنية على المستوى المحلي والمشاركة مع الحكم المحلي والإقليمي والوطني، والمشاركة في عمليات الحوكمة العالمية.

وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة في التعرف على مفهوم مؤسسات المجتمع المدني وأهمية وجودها وأدوارها المتعددة التي تؤديها داخل المجتمع.

- **دراسة Nemr & Bhulai (2018):** Civil Society's Role in Rehabilitation and Reintegration Related to Violent Extremism، دور المجتمع المدني في إعادة التأهيل وإعادة الإدماج فيما يتعلق بالتطرف العنيف، وهي دراسة وصفية تحليلية هدفت إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في إعادة تأهيل المتطرفين وإدماجهم في المجتمع بعد عودتهم من ساحات القتال، حيث قدرت الدراسة وجود 40000 مقاتلاً أجنبياً من 110 دول حول العالم في ساحات القتال مع تنظيم داعش في كل من العراق وسوريا، وأن حوالي 5600 مقاتلاً منهم عادوا إلى ديارهم في 33 دولة، هذا إلى جانب التطرق إلى نشاط جماعات إرهابية أخرى مثل بوكو حرام في نيجيريا وحركة الشباب الصومالي في الصومال، وبينت الدراسة أن الحكومات تواجه تحديات عديدة مع هؤلاء الأشخاص من حيث تحديد هويتهم واحتجازهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم، وأن العديد منهم سيفلتون من الملاحقة القضائية بسبب عدم كفاية الأدلة، أو سيتهربون من الكشف عن أنفسهم عند عودتهم إلى مجتمعاتهم، وسواء تم احتجازهم ومقاضاتهم، فإنه من المرجح أن يحتاج هؤلاء الجناة المتطرفون إلى المساعدة في معالجة العوامل التي أدت إلى تورطهم في التطرف العنيف، ومن أجل تخطي هذه التحديات، يجب تفعيل الشراكة مع المجتمعات المحلية في مجال التعليم والصحة النفسية، كون منظمات المجتمع المدني تمتلك معرفة أفضل معرفة بكيفية الوصول إلى المجتمع والمشاركة معه لمواجهة تحديات التجنيد والتطرف، إلى جانب دورها في عملية البحث والتطوير في مجال استراتيجيات مكافحة الفكر المتطرف.

وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة للتعرف على مفهوم مؤسسات المجتمع المدني ودورها في إعادة إدماج المتطرفين داخل المجتمع.

- **دراسة صالح (2019):** واقع التكامل بين جهود منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية في التخفيف من حدة الأفكار المتطرفة لدى الشباب الجامعي دراسة تحليلية، وهي دراسة وصفية تحليلية بيّنت أن المتغيرات الدولية قد أفرزت عدداً من المشكلات القومية وأبرزها وأكثرها خطورة هي مشكلة الإرهاب والتطرف، الأمر الذي يستدعي ضرورة تبني سياسات وبرامج وأيديولوجيات تربوية وثقافية واجتماعية وأمنية غير نمطية لمواجهة هذا الخطر، إذ تكمن خطورة الفكر المتطرف فيما يبثه في وجدان الشباب واستغلال طموحاتهم واندفاعهم وقلة خبرتهم وإفساد عقائدهم، ومن أجل ذلك، فإنه يجب العمل على تحقيق التكامل بين منظمات المجتمع المدني لتقوم كل منها بدورها في مواجهة الأفكار المتطرفة نظرا لقربها الشديد من المواطنين وخاصة المنظمات الدينية باعتبارها الأساس المرجعي لتصحيح العديد من المفاهيم والأفكار المغلوطة المتطرفة لدى الشباب الجامعي.

وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة في التعرف على مفهوم مؤسسات المجتمع المدني وخصائصها التي تمكنها من مكافحة التطرف، إلى جانب استفادة الباحثان من هذه الدراسة في تصميم أداة الدراسة الحالية.

- **دراسة سلامة (2020):** آليات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب، وهي دراسة وصفية تحليلية تناولت خطورة ظاهرتيْ التطرف والإرهاب، وبينت التطور النوعي الذي حدث لدى الجماعات الإرهابية، وقد بيّنت الدراسة أيضًا الخصائص التي يتميز بها الأفراد المتطرفون فكرياً، ولأن الفكر يسبق السلوك فكان من الواجب أن يتم تحصين فكر المجتمع من أي أفكار متطرفة من خلال تضافر كافة مؤسسات المجتمع المدني والتي إذا مارست

أنشطتها في مختلف أنحاء المجتمع لأدّت دوراً فعالا فى مواجهة التطرف وأعمال العنف والإرهاب، إذ تعتبر هذه المؤسسات وسيطا نهضويا وتعبويا بين الفرد والمجتمع وبين المواطن والدولة، إذ إنها تقوم على أساس المواطنة والديمقراطية والتعايش المشترك والتسامح وقبول الآخر، كما تساهم هذه المؤسسات في وضع استراتيجيات وبرامج وخطط لمواجهة التطرف والإرهاب في كافة المجالات الفكرية والثقافية والفنية والاجتماعية.

وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة للاطلاع على الدور الفعال الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف.

تعقيب على الدراسات السابقة

لقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء إطارها النظري من حيث التعرف على مفهوم التطرف، وخصائصه، وعوامله، ومفهوم مؤسسات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف، كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تصميم أداتها المتمثلة بالاستبانة، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتسليطها الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف، والتحديات التي تحول دون ذلك، من وجهة نظر أعضائها ومنتسبيها، وهذا ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يُعرّف بأنه المنهج الذي يقوم على وصف الظاهرة كما هي من دون تغيير، ووصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى (رشوان، 2004).

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع هذه الدراسة من جميع أعضاء ومنتسبي مؤسسات المجتمع المدني الأردنية، والبالغ عددها حوالي (6500) مؤسسة مجتمع مدني وفق بيانات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية للعام (2020).

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية بلغ قوامها (378) ذكراً وأنثى منتسبين إلى مؤسسات المجتمع المدني الأردنية تم توزيع استبانة الدراسة عليهم إلكترونياً، ويوضح الجدول التالي الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	183	48.4
	أنثى	195	51.6
	المجموع	378	100.0
الفئة العمرية	20 سنة- 29 سنة	28	7.4
	30 سنة- 39 سنة	57	15.1

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
	40 سنة- 49 سنة	91	24.1
	50 سنة- 59 سنة	102	27.0
	60 سنة- 69 سنة	59	15.6
	70 سنة فأكثر	41	10.8
	المجموع	378	100.0
سنوات الخبرة في العمل التطوعي	أقل من 5 سنوات	49	13.0
	5-10 سنوات	118	31.2
	10-15 سنة	146	38.6
	15 سنة فأكثر	65	17.2
	المجموع	378	100.0
المستوى التعليمي	ثانوي	9	2.4
	بكالوريوس	300	79.4
	دبلوم كلية مجتمع	11	2.9
	دراسات عليا	58	15.3
	المجموع	378	100.0
المهنة	قطاع حكومي	56	14.8
	قطاع خاص	285	74.3
	متقاعد	37	10.9
	المجموع	378	100.0

يُلاحظ من جدول رقم (1) أن نسبة الذكور بلغت (48.4%) ونسبة الأناث هي (51.6%)، وأن العينة توزعت من حيث الفئة العمرية على (28) ضمن الفئة العمرية (20-29 سنة) بنسبة (7.4%)، و(57) ضمن الفئة العمرية (30-39) بنسبة (15.1%)، و(91) ضمن الفئة العمرية (40-49 سنة) بنسبة (24.1%)، و(102) ضمن الفئة العمرية (50- 59 سنة) بنسبة (27%)، و(59) ضمن الفئة العمرية (60-69 سنة) بنسبة (15.6%)، و(41) ضمن الفئة العمرية (70 سنة فأكثر) بنسبة (10.8%).

وفيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة في العمل التطوعي، فكما هو مبين في الجدول رقم (1)، يلاحظ بأن ما نسبته (13%) من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة في العمل التطوعي أقل من 5 سنوات، وأن (31.2%) لديهم خبرة من (5- 10) سنوات، و(38.6%) لديهم خبرة من 10-15 سنة، و(17.2%) لديهم خبرة أكثر من (15) سنة في العمل التطوعي.

وبخصوص متغير المستوى التعليمي، فإن (9) من عينة الدرسة يحملون درجة الثانوية العامة بنسبة (2.4%)، و(300) من عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس بنسبة (79.4%)، و(11) من عينة الدراسة يحملون درجة دبلوم كلية مجتمع وبنسبة (20.9%)، و(58) من عينة الدراسة يحملون درجة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) بنسبة (15.3%).

وقد توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة حسب النسب التالية: (14.8%) من أفراد العينة يعملون في القطاع الحكومي، و(74.3%) يعملون في القطاع الخاص، بينما هناك ما نسبته (10.9%) من أفراد العينة متقاعدون.

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** مؤسسات المجتمع المدني الأردنية.
- **الحدود الزمانية:** إن هذه الدراسة ميدانية تطبيقية تقتصر حدودها الزمانية على الفترة التي تم توزيع استبانات الدراسة فيها على العينة، وهي الفترة الممتدة من 2021/12/10- 2022/1/72.

وصف أداة الدراسة:

تم بناء أداة الدراسة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، وبناءً على خبرة الباحثيْن، حيث إنهما ناشطان في مؤسسات المجتمع المدني الأردني، وقد اشتملت الاستبانة على قسمين، تناول القسم الأول المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، بينما تناول القسم الثاني محاور أسئلة الدراسة، وذلك كما يأتي:

القسم الأول: المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، وتشمل:

- **الجنس**، وله فئتان، ذكر وأنثى.
- **الفئة العمرية**، وله 6 فئات: (20- 29 سنة)، (30- 39 سنة)، (40- 49 سنة)، (50- 59 سنة)، (60- 69 سنة)، (70 سنة فأكثر).
- **سنوات الخبرة في العمل التطوعي**، وله 4 فئات: أقل من 5 سنوات، 5-10 سنوات، 10-15 سنة، 15 سنة فأكثر.
- **المستوى التعليمي**، وله 4 فئات: ثانوية عامة، بكالوريوس، دبلوم خدمة مجتمع، دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه).
- **المهنة**، وله 3 فئات: قطاع حكومي، قطاع خاص، متقاعد.

القسم الثاني: محاور الاستبانة، وتضمنت 3 محاور على النحو الآتي:

المحور الأول: مدى وعي أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بمفهوم التطرف، ويتضمن 14 عبارة.

المحور الثاني: مساهمة مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف، ويتضمن 10 عبارات.

المحور الثالث: التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف، ويتضمن 6 عبارات.

صدق وثبات أداة الدراسة:

صدق الأداة

للتحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم عرض المقياس على عدد من المحكمين، وذلك لإبداء آرائهم في صدق المضمون وانتماء العبارات للمقياس ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه، وبعد اجراء التعديلات، أصبح المقياس يتألف من (30) عبارة.

ثبات أداة الدراسة:

لحساب ثبات أداة الدراسة، تم استخدام حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من العبارات في المقياس عن طريق استخدام معامل (ألفا كرونباخ) ويبين الجدول (2) نتائج الاختبار.

الجدول (2) معاملات الثبات لعبارات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا

متغيرات الدراسة	العبارات	معامل الثبات
وعي أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بمفهوم التطرف	14-1	0.840
مساهمة مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف	24-15	0.749
التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف	30-25	0.845
الأداة ككل	30-1	0.892

يتضح من الجدول (2) أن قيم معامل كرونباخ ألفا للمحاور الفرعية للمقياس كانت أعلى من (0.70) (Hair, et al, 2010) وهي قيم مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

مفتاح تصحيح المقياس (درجة الحكم على العبارة)

تم مراعاة أن يتدرج مقياس (ليكرت الخماسي) المستخدم في الدراسة تبعاً لقواعد وخصائص المقاييس كما يلي:

بدائل الإجابات				
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

واعتماداً على ما تقدم، فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة تم التعامل معها على النحو الآتي وفقاً للمعادلة التالية:

القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات، أي:

(5-1) / 3 = 4 / 3 = 1.33 وهذه القيمة تساوي طول الفئة.

- وبذلك يكون المستوى المنخفض من 1.00 - 2.33
- ويكون المستوى المتوسط من 2.34 -3.67
- ويكون المستوى المرتفع من 3.68 -5.00

إجراءات الدراسة:

تم الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمختصة بتحليل دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف، ثم قام الباحثان ببناء أداة الدراسة، وتم تحكيمها من قبل مجموعة من المحكمين، وتم توزيع أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة، وبعد الانتهاء من التطبيق مباشرة تم جمع أداة الدراسة التي طبقت إلكترونياً، وفرزها واستبعاد ما هو غير صالح للتحليل الإحصائي، ومن ثم تم تحويل الاستجابات إلى درجات خام، وإدخال البيانات إلى الحاسوب وإجراء المعالجات الإحصائية لها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة واستخراج النتائج ومناقشتها.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على العديد من المتغيرات:

أولاً: المتغيرات المستقلة: مؤسسات المجتمع المدني الأردنية.

ثانياً: المتغير التابع: ويشمل مكافحة التطرف

المعالجات الإحصائية المستخدمة

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي للإجابة عن أسئلة الدراسة، كالآتي:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة.
- استخدام اختبار كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات الأداة.
- تم استخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية.
- تم استخدام اختبار عينتين مستقلتين، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA.

4- نتائج الدراسة ومناقشتها.

- **نتائج السؤال الأول: "ما مدى وعي أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بمفهوم التطرف؟**

وللإجابة عن السؤال الأول، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات مدى وعي أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بمفهوم التطرف، والجدول رقم (3) يوضح ذلك:

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات "مدى وعي أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بمفهوم التطرف" مرتبة ترتيباً تنازلياً

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
.3	يشير التطرف إلى الخروج عن المألوف من الأفكار والممارسات	4.65	0.48	1	مرتفع
.2	إن التطرف هو الخروج عن القيم والمعايير المجتمعية المقبولة	4.57	0.50	2	مرتفع
.1	إن التطرف هو الغلو والتشدد	4.51	0.51	3	مرتفع
.4	إن التطرف هو عدم الاعتدال في السلوك	4.46	0.51	4	مرتفع
.6	يرتبط التطرف بالفكر وهو عكس الوسطية والاعتدال	4.30	0.74	5	مرتفع
.7	تسهم مجموعة من العوامل النفسية في تكون الفكر المتطرف، ومنها إحساس المتطرف بالنقص وعدم الكفاءة، واحتقار الآخرين له، وشعوره بالنقص	4.19	0.70	6	مرتفع
.5	يسهم غياب دور الأحزاب السياسية الفاعلة في تكوين الفكر المتطرف	4.16	0.65	7	مرتفع
.8	يسهم غياب الحريات السياسية، وعدم السماح للجماعات بالتعبير عن نفسها من خلال القنوات الشرعية في تكون الفكر المتطرف	4.11	0.66	8	مرتفع
.9	يتشكل الفكر المتطرف مع شيوع عملية التلقين، وتنمية الذاكرة الصمّاء، وإغفال مَلَكَة الإبداع والتحليل والاستنباط والتعبير	3.86	0.95	9	مرتفع
.11	تسهم بعض وسائل الإعلام في تكوين الفكر المتطرف من خلال ما تبثه من مواد إعلامية	3.85	1.02	10	مرتفع
.12	يشجع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة التطرف حول العالم	3.82	0.62		مرتفع
.10	تلعب الأوضاع الاقتصادية السيئة، والفقر، وارتفاع معدّلات البطالة والسكن في مناطق متدنية المعيشة، دوراً في تكون الفكر المتطرف	3.80	1.22	12	مرتفع
.14	يساعد الحرمان الاجتماعي والعزلة الاجتماعية والإحباط والاغتراب في الميل إلى الجمود الفكري والتطرف	3.69	0.223	13	مرتفع

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
.13	يؤدي تضافر الجهود المختلفة، وليس الأمنية فقط، إلى مكافحة الفكر المتطرف	3.64	0.658	14	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.31	0.43	---	مرتفع

يتضح من الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لـ (مدى وعي أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بمفهوم التطرف) قد بلغ (4.31)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت العبارة رقم (3) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.65)، وبانحراف معياري (0.48)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت العبارة على (يشير التطرف إلى الخروج عن المألوف من الأفكار والممارسات).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (13) بمتوسط حسابي بلغ (3.64) وبانحراف معياري (0.658) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت العبارة على (يؤدي تضافر الجهود المختلفة، وليس الأمنية فقط، إلى مكافحة الفكر المتطرف).

- **نتائج السؤال الثاني: كيف تساهم مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف؟**

للإجابة عن السؤال الثاني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات مساهمات مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف، والجدول (4) يوضح ذلك:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات "دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف" مرتبة ترتيباً تنازلياً

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
.17	استثمار الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة فيها، بما يخدم هدف مكافحة التطرف	4.49	0.56	1	مرتفع
.19	ترسيخ قيم الحرية ومبادئ الديمقراطية وزرع روح التعاون في ثقافة الأفراد	4.35	0.59	2	مرتفع
.16	تجسيد مبادئ احترام الرأي والرأي الآخر، واحترام القانون والنظام	4.32	0.78	3	مرتفع
.20	إتاحة الفرص أمام الأفراد للانخراط في مختلف الأعمال	4.34	0.75	3	مرتفع
.22	تنمية روح الانتماء والعمل الجماعي، والخروج من إطار الفردية والأنانية إلى إطار الجماعة والإيثار	4.03	1.07	5	مرتفع
.15	توفير قنوات للأفراد للتعبير عن آرائهم وأفكارهم واستيعاب طاقاتهم	3.68	1.27	6	مرتفع
.18	توفير قنوات لتخفيف حالات الصراع الاجتماعي والسياسي، وحل الخلافات بالطرق السلمية	3.65	1.06	7	متوسط
.21	الدور التثقيفي التوعوي من خلال عقد ندوات وورشات عمل وتوزيع منشورات تبين مخاطر التطرف	3.64	0.253	8	متوسط
.23	تحقيق النظام والانضباط في المجتمع، وضبط سلوك الأفراد	3.62	1.23	9	متوسط
.24	إن مؤسسات المجتمع المدني الأردني غير فعالة في مواجهة التطرف	3.61	0.698	10	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	4.61	0.49	-	مرتفع

يتضح من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي العام لـ (مساهمات مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف) بلغ (4.61)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت العبارة رقم (17) على أعلى متوسط (4.49)، وبانحراف (0.56)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت العبارة على (استثمار الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة فيها، بما يخدم هدف مكافحة التطرف)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (24) بمتوسط (3.61) وبانحراف

معياري (0.698)، وهو من المستوى المتوسط، وقد نصت العبارة على (إن مؤسسات المجتمع المدني الأردنية غير فعالة في مواجهة التطرف).

- **نتائج السؤال الثالث: ما التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف؟**

وللإجابة عن السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف، والجدول (5) يوضح ذلك:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات "ما التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف" مرتبة ترتيباً تنازلياً

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
.28	ضعف التمويل اللازم لتنفيذ المبادرات والأنشطة الهادفة لمكافحة التطرف	4.11	0.81	1	مرتفع
.25	عدم وجود خطط وبرامج واضحة تستهدف مكافحة التطرف	3.65	1.03	2	متوسط
.30	شح الكفاءات البشرية المدربة في مجال مكافحة التطرف	3.62	0.95	3	متوسط
.26	وجود تضييق حكومي على عمل مؤسسات المجتمع المدني الأردنية، مما يعيق من دورها في مكافحة التطرف	3.51	0.96	4	متوسط
.27	غياب التنسيق والتكامل بين مؤسسات المجتمع الأردنية في دعم عمليات مكافحة التطرف	3.35	1.11	5	متوسط
.29	ضعف تقبل الأفراد للأنشطة التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني في سبيل مكافحة التطرف	3.32	0.356	6	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	3.44	0.71		متوسط

يتضح من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي العام لـ (التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف) بلغ (3.44)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت العبارة رقم (28) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.11)، وبانحراف معياري (0.81)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت العبارة على (ضعف التمويل اللازم لتنفيذ المبادرات والأنشطة الهادفة لمكافحة التطرف)، تلتها عبارة رقم (25)، بمتوسط (3.65)، وبانحراف (1.03)، وهي من المستوى المتوسط، حيث نصت العبارة على (عدم وجود خطط وبرامج واضحة تستهدف مكافحة التطرف)، تلتها العبارة (30)، بمستوى متوسط، وبمتوسط (3.62)، وانحراف (0.95)، وقد نصت العبارة على (شح الكفاءات البشرية المدربة في مجال مكافحة التطرف)، تلتها العبارة (26) بمتوسط حسابي (3.51)، وانحراف معياري (0.96)، وهي من المستوى المتوسط، إذ نصت العبارة على (وجود تضييق حكومي على عمل مؤسسات المجتمع المدني الأردنية، مما يعيق من دورها في مكافحة التطرف)، تلتها العبارة (27)، بمتوسط حسابي (3.35)، وبانحراف معياري (1.11)، وهي من المستوى المتوسط، حيث نصت العبارة على (غياب التنسيق والتكامل بين مؤسسات المجتمع الأردنية في دعم عمليات مكافحة التطرف)، وأخيراً، جاء العبارة (29)، بمتوسط حسابي (3.32)، وبانحراف معياري (0.356)، وهي من المستوى المتوسط، حيث نصت العبارة على (ضعف تقبل الأفراد للأنشطة التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني في سبيل مكافحة التطرف).

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى للمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة؟**

أولاً- الجنس:

تم استخدام اختبار عينتين مستقلتين Independent Sample T-test للتعرف إلى دلالة الفروق في دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير الجنس، والجدول (6) يوضح ذلك:

الجدول (6) اختبار Independent Sample T-test للتعرف إلى الفروق في دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تُعزى لمتغير الجنس

دور مؤسسات المجتمع المدني	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	الدلالة
في مكافحة التطرف	ذكر	183	2.045	.402	5.094	.96
	أنثى	195	2.248	.474	5.169	

تشير النتائج في الجدول (6) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤0.05) على الدرجة الكلية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير الجنس.

ب- الفئة العمرية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير الفئة العمرية، كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way Anova)، لاستخراج دلالة الفروق بين الفئة العمرية ودور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف، والجدول (7) يبين ذلك:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير الفئة العمرية

	الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف	20- 29 سنة	28	2.10	.458
	30- 39 سنة	57	2.15	.446
	39- 40 سنة	91	2.15	.438
	50- 59 سنة	102	2.11	.378
	60- 69 سنة	59	2.17	.451
	70 سنة فأكثر	41	2.14	.551
	المجموع	378	2.16	.454

يشير الجدول (7) إلى وجود فروق ظاهرية بين متوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير الفئة العمرية، ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق دالة احصائيا تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One-way Anova)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (8): تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير الفئة العمرية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
الفئة العمرية	بين المجموعات	1.562	5	.312	1.521	.671
	داخل المجموعات	97.996	294	.205		
	المجموع	99.558	377			

يشير الجدول (8) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، إذ بلغت قيمة (ف) (1.52) وهي قيمة غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير الفئة العمرية.

ج- سنوات الخبرة في العمل التطوعي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تُعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل التطوعي، كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way Anova)، لاستخراج دلالة الفروق بين متغير سنوات الخبرة في العمل التطوعي ودور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية، والجدول (9) يبين ذلك:

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل التطوعي

	سنوات الخبرة في العمل التطوعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف	أقل من 5 سنوات	49	2.10	.458
	من 5-10 سنوات	118	2.13	.401
	من 10-15 سنة	146	2.15	.446
	15 سنة فأكثر	65	2.15	.438
	المجموع	378	2.14	.454

يشير الجدول (9) إلى وجود فروق ظاهرية بين متوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل التطوعي، ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One-way Anova)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (10): تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل التطوعي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
سنوات الخبرة في العمل التطوعي	بين المجموعات	1.562	4	.312	1.521	.671
	داخل المجموعات	97.996	373	.205		
	المجموع	99.558	377			

يشير الجدول (10) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، إذ بلغت قيمة (ف) (1.52)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل التطوعي.

د- المستوى التعليمي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير المستوى التعليمي، كما استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، لاستخراج دلالة الفروق بين المستوى التعليمي ودور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف، والجدول (11) يبين ذلك:

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير المستوى التعليمي

	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف	ثانوية عامة	9	3.17	.462
	بكالوريوس	300	3.01	.338
	دبلوم كلية مجتمع	11	2.98	.757
	دراسات عليا	58	3.77	.447
	المجموع	378	3.15	.454

يشير الجدول (11) إلى وجود فروق ظاهرية بين متوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير المستوى التعليمي، ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة احصائياً، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One-way Anova)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (12): تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	2.701	4	.675	3.332	.753
	داخل المجموعات	96.857	373	.203		
	المجموع	99.558	377			

يشير الجدول (12) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، إذ بلغت قيمة (ف) (3.332) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

هـ- المهنة:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير المهنة، والجدول (13) يبين ذلك:

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى إلى متغير المهنة

	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف	قطاع حكومي	56	.143	.492
	قطاع خاص	285	.043	.372
	متقاعد	37	2.89	.65
	المجموع	378	.093	.454

يشير الجدول (13) إلى وجود فروق ظاهرية بسيطة بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير المهنة، ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One-way Anova)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (14): تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير المهنة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المهنة	بين المجموعات	1.206	5	.603	2. 43	.456
	داخل المجموعات	98.351	372	.205		
	المجموع	99.558	377			

يشير الجدول (14) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، إذ بلغت قيمة (ف) (2.43)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغير المهنة.

خلاصة بأهم النتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مواجهة التطرف، من حيث التعرف على مدى وعي أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بمفهوم التطرف، ووعيهم بمساهمات مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف، والتحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف من وجهة نظرهم، والتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى للمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أظهرت نتائج الدراسة وجود وعي مرتفع لدى أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بمفهوم التطرف، حيث بينت العينة أن التطرف هو الخروج عن المألوف من الأفكار والممارسات والقيم والمعايير المجتمعية المقبولة.
- أظهرت نتائج الدراسة أن دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف قد جاء بمستوى مرتفع، مما يدلل على وعي أعضاء ومنتسبي تلك المؤسسات على الدور الهام الذي تؤديه في مكافحة التطرف.
- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف من وجهة نظر عينة الدراسة، أولها: ضعف التمويل اللازم لتنفيذ المبادرات والأنشطة

الهادفة لمكافحة التطرف، وثانيها: أن مؤسسات المجتمع المدني الأردنية غير برامجية، مما يضعف من دورها في مكافحة التطرف، وثالثها: نقص الكفاءات البشرية المدربة في مجال مكافحة التطرف، ورابعها: التضييق الحكومي على عمل مؤسسات المجتمع المدني الأردنية، مما يعيق من دورها في مكافحة التطرف، وخامسها: غياب التنسيق والتكامل على أنشطة مؤسسات المجتمع الأردنية، مما يضعف من فعالية دورها في مكافحة التطرف.

- أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية لدور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في مكافحة التطرف تعزى لمتغيرات (الجنس، الفئة العمرية، سنوات الخبرة في العمل التطوعي، المستوى التعليمي، المهنة)

التوصيات والمقترحات.

في ظل النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثين ويقترحان بما يأتي:

1- يجب أن تركز مؤسسات المجتمع المدني الأردنية على المهارات الحياتية مثل العمل الاجتماعي، وتطوير الذات، وتقدير قيمة الحياة.
2- يجب أن تبادر مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في وضع استراتيجية واضحة وشاملة لمكافحة التطرف بالشراكة مع كافة القطاعات الرسمية وغير الرسمية الأخرى.
3- يجب أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بإشاعة ثقافة الديمقراطية والعدل والمساواة والحوار، والمساعدة في خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، وعقد برامج توعوية للمجتمعات المهمشة أو المشكوك بأمرها، وكل ذلك بهدف الوقاية من الفكر المتطرف.
4- محاولة دعم مؤسسات المجتمع المدني الأردنية مادياً ومعنوياً لتتمكن من إقامة الورشات التدريبية، والندوات والمؤتمرات الهادفة إلى مناقشة مخاطر التطرف على الفرد والمجتمع.
5- تنسيق الجهود بين مؤسسات المجتمع المدني الأردنية العاملة في مجال مكافحة التطرف والوقاية منه.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- إبراهيم، حسنين، (1992)، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، مؤتمر المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أنيس، إبراهيم وآخرون، (2004)، المعجم الوسيط، (ط4)، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- بركات، ياسر، (2005)، الإرهاب في المنظور الاقتصادي وتداعيات الحلول، مجلة النبأ، ع(78)، السنة11، بغداد.
- بن قرملة، عمر، (2007)، دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الإرهاب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- بو معيزة، السعيد، (2013)، دور المؤسسات الديمقراطية في محاربة التطرف الفكري: حالة الإعلام والمجتمع المدني، المجلة الجزائرية للاتصال، مج15، ع(1)، الجزائر.
- جميل، عبد الرحيم، (1996)، التعليم ومواجهة التطرف والإرهاب، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، ع(2)، جامعة المنيا، القاهرة.

- الحريري، مصطفى، (1993)، مصر والإرهاب، ط(3)، لندن: مركز الدارسات الإسلامية.
- حسين، نعمة، (1984)، مشكلة الإرهاب الدولي، بغداد: الدار العربية للطباعة.
- الحسيني، محمد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، (2008)، تاج العروس من جواهر القاموس، (ط2)، ج(24)، تحقيق مجموعة من المحققين، الكويت: دار الهداية.
- حمدان، سعيد؛ وعبد الله، سيد، (2010)، دور المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الأمن الفكري، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري المفاهيم والتحديات، جامعة الملك سعود، الرياض.
- حمداوي، جميل، (2018)، التطرف بين الواقع الاجتماعي والمناخ الفكري، مجلة شؤون عربية، ع(174).
- رشوان، حسين، (2004)، العلم والبحث العلمي دراسة في مناهج العلوم الطبيعية، القاهرة، المؤلف.
- الرفدي، بدر، (2013)، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- زين العابدين، فاطمة، (2015)، دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من التطرف والإرهاب: دراسة ميدانية على المجتمع الأردني، مجلة التربية، ع(163)، ج(3)، جامعة الأزهر.
- سالم، فيصل، (1981)، التنشئة السياسية والاجتماعية مع دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي، جامعة الكويت، الكويت.
- سلامة، حسن، (2020)، آليات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب، صحيفة المبتدأ الإلكترونية، www.mobtada.com
- شامة، محمد، (1997)، الإسلام في الفكر الأوروبي، الرياض: دار التراث العربي.
- صالح، محمد، (2019)، واقع التكامل بين جهود منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية في التخفيف من حدة الأفكار المتطرفة لدى الشباب الجامعي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، أسيوط، مصر.
- الصبيحين، علي؛ والقضاة، محمد، (2013)، سلوك التنمر عند الأطفال والمراهقين مفهومه أسبابه علاجه، ط(1)، الرياض: مركز الدراسات والبحوث في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الصغير، جاسم، (2013)، مجتمع مدني وسمات مؤسسات المجتمع المدني، جريدة الاتحاد، www.alittihad.com
- الطراونة، أنس، (2015)، ظاهرة التطرف والإرهاب بين الفكر والفعل، 24 كانون الأول 2015، المركز الديمقراطي العربي، democraticac.de/?p=24980 برلين، ألمانيا.
- الطيار، صالح، (2013)، الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، باريس: مركز الدراسات الأوروبية.
- عبد الغفار، شاكر، (2004)، نشأة وتطوّر المجتمع المدني، الحوار المتمدّن، ع(985)، 2004/10/13، www.ehewar.net
- الغامدي، حسين، (2001)، تشكّل أزمة هوية الأنا لدى عيّنة من الجانحين وغير الجانحين بالمنطقة الغربية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ع(30)، مج5، الرياض.
- الغزالي، أسامة، (1987)، الإرهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربياً وعالمياً، سلسلة الحوارات العربية العنف والسياسة في الوطن العربي، عمان: منتدى الفكر العربي.

- الفتلاوي، سهيل، (2002)، الإرهاب والإرهاب الدولي: دراسة في القانون الدولي العام، بغداد: دار الشؤون الثقافية.
- الفرماوي، عبد الحي، (2005)، الإرهاب بين الفرض والرفض في ميدان الإعلام، بيروت: دار العلم للملايين.
- الفرنجي، نادين، الفرنجي، (2012)، مثلث النهضة التنمية والتربية والحكم الصالح تركيز في الحالة اللبنانية، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، بيروت.
- محمود، أحمد، (2002)، الإرهاب الجديد، مجلة الحياة الدولية، ع(147)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- المركز العربي الأوربي لحقوق الانسان والقانون الدولي، (2018)، دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب، www.aechril.org.uk
- المشاقبة، أمين، (2015)، الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، عمان.
- الهزايمة، عبد المجيد؛ والشرعة، محمد، (2006)، اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن دراسة إحصائية تحليلية، مجلة دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 33، (ع3)، الجامعة الأردنية.
- الهزايمة، محمد، (2002)، الإرهاب بين الحضارة العربية المعاصرة والعربية الإسلامية، مجلة الصراط، ع(6)، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر.
- الوريكات، عايد، (2008)، نظريات علم الجريمة، ط (1)، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Cooper, Rachel, (2018), What is Civil Society, its role and value in 2018?, University of Birmingham.
- Frank, Jorome, (1994), Some Psychopathological and socio psychological determinants of blood thirstness, Medicine and War, Vol.10.
- Hair, J. F; Black, W. C; Babin, B. J; Anderson, R. E & Tatham, R. L, (2010), Multivariate Data Analysis, 7th edition, New York.
- Mirhamdi, H.; Waleedd, Z; Mehreen, F. (2016), Empowering Pakistan's Civil Soceity to counter Violent Extremism, contemporary Readings in Law and social justice, Vol.8, No.1, P.p188-214.
- Nemr, Christina & Bhula, Rafia, (2018), Civil Society's Role in Rehabilitation and Reintegration Related to Violent Extremism, Vienna: Organization for Security and Co-operation in Europe.
- The Change Institute, (2008), Study on the best practices in cooperation between authorities and civil society with a view to the prevention and response to violent radicalization, DG JLS of the European Commission.
- www.worldbank.org.